

الأردن: إمكانية الانتقال من رتابة الإنتخابات إلى "ملكية ديموقراطية دستورية"

خالد الحروب*

تنص المادة الأولى من الدستور الأردني على أن نظام الحكم فيه "نيابي ملكي وراثي". وبذلك من المفترض أن يكون الأردن دولة ديموقراطية دستورية ملكية، شبيهة بالملكيات الأوروبية المعاصرة مثل بريطانيا، والسويد، وأسبانيا، وبلجيكا. وفق دساتير هذه الملكيات الديموقراطية، وعلى مثالها صيغ الدستور الأردني، تكون السلطة بيد حكومة منتخبة، فيما تشكل الملكية إطاراً رمزياً للنظام السياسي وللمجتمع: أي أن الملكية تملك ولا تحكم. ولو نجح الأردن في إنتاج نفسه وفق ما ينص عليه الدستور لقدم نموذجاً ريادياً في الديموقراطية في العالم العربي. ففي هذه البقعة من العالم، ما تزال غالبية الدول تخضع إلى أنماط حكم وراثية سواء من خلال ملكيات متجذرة أو ملكيات مستجدة (مثل الجمهوريات المتحولة تدريجياً إلى نمط حكم التوريث). لكن بعد ثمانية عشر عاماً من تنظيم أول إنتخابات نيابية أردنية، سنة 1989، أعقبت إلغاء الأحكام العسكرية التي فرضت في البلاد إثر حرب 1967 وإحتلال الضفة الغربية من قبل إسرائيل، ما زالت "الديموقراطية الأردنية" عصية على الترسخ، فضلاً عن أن تقود البلاد إلى تقديم نموذج جديد في الحكم. الدورات الإنتخابية أصبحت رتيبة، والعملية السياسية غير تراكمية ولا يجمع الأطراف المشاركة فيها رؤية وطنية ذات بوصلة بعيدة المدى. والتداخل الأردني الفلسطيني، ديموغرافياً وسياسياً، والأبعاد الإقليمية للوضع الأردني، أدت إلى تشتت إضافي للبوصلية الوطنية المحلية. أما البرلمان فتتناهشه قوى محافظة في مجملها، إسلامية حزبية، أو قبلية عشائرية، أو مؤسساتية تقليدية، فيما القصر والديوان الملكي يشد باتجاه طروحات ليبرالية وحدائية. والحكومات المشكلة في الوسط تحاول التوفيق والجذب بين محافظة البرلمان وحدائة القصر فيتمزق أداؤها، ويتم تغييرها بشكل بالغ السرعة. يحتاج الأردن إلى "مشروع دولة ومجتمع" يكون أكبر من القصر والبرلمان والحكومات، ويكون بإمكانه مناغمة عمل المؤسسات الثلاث لتسير في إتجاه واحد. لكن قبل الحديث عن هذا "المشروع"، يجدر التوقف عند نتائج الإنتخابات الأخيرة التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 والتأمل فيها وإستخلاص درس إضافي لا هدف له سوى التأكيد على أن المسار الديموقراطي الحالي في الأردن بحاجة إلى نفذ وتثوير حقيقيين.

ربما أمكن القول إن "المفاجآت" التي جاءت بها نتائج الإنتخابات البرلمانية الأردنية الأخيرة تقع ضمن حدود الرتابة السياسية التي آلت إليها التجربة الديموقراطية منذ سنوات. "أكبر" ما حملته هذه الإنتخابات كان تراجع

مفاجآت تزيد من قيود المسار المقيد

مؤخراً إلى طرح مشروعات قوانين تريد مراقبة المواقع الإلكترونية الإخبارية. تراقق ذلك مع النفاش المبتور حول صلاحية ونزاهة قانون الانتخابات نفسه، الذي تراه المعارضة مُصاعاً بهدف تحجيمها من الأساس. يُضاف إلى ذلك شعور عام في أوساط الناخبين أنفسهم بالملل والإحباط وعدم الجدوى من ممارسة التصويت، أو دعم هذا النائب أو ذلك، بسبب عدم وجود نتائج عملية وإيجابية على الأرض.

لم يكن الواقع الإقليمي بالغ السوء بعيداً عن أجواء السلبية الشعبية في النظرة للدمقرطة في الأردن، ولا بعيداً عن التأثير في درجة تقدم العملية الديمقراطية نفسها. ومما لا شك فيه أن استمرار الوضع الفلسطيني على ما هو عليه، والإحتلال الإسرائيلي المتزايد الوحشية والتعبيرات الإستيطانية والتهويدية، ثم صعود حركة حماس وفوزها بالانتخابات الفلسطينية، قد ترك آثاراً مربكة على الساحة الأردنية. كما أن الوضع المتدهور في العراق، والغموض في لبنان، وتوتر ما تحت السطح في سوريا، كل ذلك دفع بالدولة الأردنية لأن تزيد من القبضة الأمنية خشية ان تقلت الأمور أو أن تُستغل من قبل هذا الطرف أو ذلك. وكان هذا بالتأكيد يحدث على حساب المساحات التي تأمل أي عملية ديمقراطية أن تحتلها.

العملية الانتخابية الأخيرة، وما أُتسمت به من ملل الناخبين، والشبهات التي دارت حول إحتتمالات التزوير، والنتائج التي أسفرت عنها، حيث نوعية الفائزين بها والخسارة المدوية للمعارضة، كل ذلك كان نتاج المناخ العام السابق. وبعد ذلك، ما رافق العملية الانتخابية الأخيرة من إجراءات منع منظمات المجتمع المدني عن مراقبة نزاهة الانتخابات، والتعاضى عن إنتهاكات عديدة مما أثار شبهات عميقة حول حيادية السلطة، عكس توتر هذه الأخيرة أكثر مما عكس أي شيء آخر. وربما أمكن القول إن أكثر ما مس شرعية هذه الانتخابات من ناحية تنظيمية هو ما تواتر عن عمليات شراء الأصوات ونقلها من دائرة إنتخابية إلى أخرى، الأمر الذي تم تحت سمع وبصر السلطات بشهادة منظمات محايدة. فقد أتاحت عمليات نقل الأصوات تلك فرص الفوز لمرشحين مغمورين من الأثرياء والتجار القادرين على إستثمار أموالهم في شراء أصوات الناخبين. مجموع كل ما سبق لا يشير إلى عملية تراكمية، بل إلى عملية ديمقراطية متعثرة ما تزال لم ترسخ خطواتها الأولى.

خسارة الإسلاميين وتبلور "برلمان الموالة".

لكن أهم تراجع في عملية الديمقراطية الأردنية جاءت به الإنتخابات الأخيرة هو تبلور "برلمان الموالة" نتيجة

حضور الإسلاميين وخسارة عدد كبير من قياداتهم الإنتخابية. فتحت قبة البرلمان التي ستحتوي 110 مقعداً، لن يكون للإسلاميين سوى ستة نواب هم من فازوا من أصل 22 مرشحاً تضمنتهم قائمة الإخوان المسلمين. "الإخوان" يتهمون الدولة بالتعاضى عن حالات تزوير واسعة النطاق تمثلت في شراء ونقل الآلاف من الأصوات إلى الدوائر التي لم يفوزوا فيها، مما أدى إلى خسارة مرشحهم، الأمر الذي تنفيه السلطات. ويشكك البعض في إحالة خسارة الإسلاميين الكبيرة إلى هذا الأمر وحده، حتى لو كان قد تم فعلاً. ثاني "أكبر" المفاجآت كان حضور المال السياسي بقوة، مما أدى إلى فوز عدد كبير من رجال الأعمال والأثرياء ممن لا يتمتعون بتاريخ سياسي أو خبرة سياسية أو دعم حزبي. وبحسب بعض التقديرات، فقد أدخلت الإنتخابات الأخيرة ما يُقارب من 15 مليونيراً إلى البرلمان، ليس معروفاً لمعظمهم سجل سياسي بارز، فضلاً عن أن يكونوا من ذوي توجهات إصلاحية أو معارضة أو مدافعة عن مصالح الشرائح الأوسع (والأفقر) من الناخبين. ثالث "المفاجآت" التي حملتها نتائج الإنتخابات، كان الغياب الكبير للسياسيين والبعثيين أو أصوات المعارضة غير الإسلامية. فالقلة القليلة من هذه الأصوات التي كانت تضيف تنوعاً ولو هامشياً على التركيبة البرلمانية الأردنية لم تنجح في المحافظة على وجودها الهش، وفشل مرشحوها أو من هم قريبون منها. التطور الإيجابي ربما شبه الوحيد كان في زيادة الحضور النسائي الذي تقوى بفوز المرشحة "فلك الجمعاني" بمقعد تنافسي بعيداً عن الكوتا المخصصة للنساء، وذلك في منطقة مادبا المحافظة، بما زاد من عدد النساء في البرلمان إلى سبعة. ما تبقى من الصورة إذن هو سيطرة النواب الممثلين لقبائلهم، أو القريبيين من الدولة، أو المتقاعد العسكريين، أو بعض الوجوه التقليدية التي صارت جزءاً من الحياة النيابية الأردنية، ولكل شريحة من هؤلاء ظروف فوز خاصة بها.

معنى ذلك أن الرتبة السياسية التي أنكفأت إليها التجربة البرلمانية الأردنية سوف يُفاقم منها وجود برلمان لا معارضة فيه، يسيطر عليه أصحاب النفوذ المالي والعائلي والعلاقات العامة ورجال الأعمال وتنويعات من الحرس القديم. تدلل هذه النتائج على واقع المراوحة في عملية الديمقراطية الأردنية التي بدت واعدة حقاً في بداياتها عام 1989. ويؤكد على تلك المراوحة إن لن يكن النكوص الجزئي للتجربة، المناخ العام خلال السنوات الماضية والذي ما فتأ يخلق سدوداً جديداً في وجه أي مسار ديموقراطي نشط ومتجه إلى الأمام. ولعل أهم الإحباطات التي ألقت بظلالها الثقيلة على مناخ الديمقراطية المنشود هو التقييدات المستمرة على حرية الإعلام، والتي وصلت

عصا الطاعة على التيارات الرئيسية المندمجة في العملية السياسية.

ويبدو أن هناك قليلون ممن يبذون الإستعداد لسماع اللازمة التي تقول إن الإقصاء والمحاصرة المُبالغ فيها للمعارضة الشرعية هو سياسة تفتقد إلى الحكمة، وسوف تعود بالضرر على صانعها. إذ ثمة توازن دقيق مرافق لتدرج عملية الديمقراطية يجب الحفاظ عليه، يحقق الحد الأدنى من الشعور بالإنجاز في أوساط المعارضة، ويبقيها في مدارج التسييس الواقعي والتعامل مع حقائق الأرض وليس مع الشعارات الطوباوية. والنضج التدريجي الذي لا بد يلحق بالدوائر المتداخلة للمعارضة، وخاصة الإسلامية، لا يحصل إلا من خلال المشاركة السياسية، وهو يصب في نهاية المطاف في خدمة مجتمعاتها بشكل عام. الحل الآخر هو ما تم تجربته في عقود طويلة وفي أكثر من بلد، حيث بحثت المعارضات عن أطر غير شرعية للتعبير عن مطالبها، وأنشقت عنها مجموعات متطرفة وعنفية، دفع المجتمع برمته ثمناً باهظاً لنشوتها.

الأمر الآخر وثيق الصلة من ناحية ظرفية، هو أن انحسار السياسة عن البرلمان الأردني في هذا الوقت بالذات يحمل أضراراً عديدة. فإضافة إلى أن ذلك يعني، من ضمن ما يعنيه، انحسار للمراقبة والشفافية والمحاسبة، فإن هذا يحدث في وقت يحتاج فيه الأردن إلى هذه الآليات بشكل ماس جداً في ضوء ترقب زيادة أسعار المحروقات ورفع الدعم عن سلع أساسية. والسؤال البارز هنا هو كيف ستتم مناقشة سياسات الحكومة في البرلمان في ضوء زيادة حضور التجار ورجال الأعمال والصفقات والمنتفعين من العلاقات التجارية مع الحكومة نفسها؟ كيف سيدافع 15 مليونيراً، هم أعضاء في البرلمان إلى جانب عشرات آخرين ليسوا ببعيدين عنهم، عن حاجات ومطالب ومظلوميات الشرائح الفقيرة والوسطى من الشعب الأردني وهي الغالبية الكاسحة فيه، وهم لا يملكون حس معاناة تلك الشرائح، بل تقع مصالحهم على نقيض مطالب تلك الفئات؟ ما أنتجته الإنتخابات الأردنية الأخيرة إذن هو خلاصة الإنسداد في أفق الديمقراطية. وربما لم يكن من المنطقي رفع سقف التوقعات إزاء تلك الإنتخابات وما الذي كانت ستأتي به حتى لو كانت كل الظروف التقنية مهيئة، وحتى لو لم يحدث تلاعب ونقل للأصوات. المشكلة الأكبر هي غياب رؤية إستراتيجية عامة تدرج العملية الديمقراطية وإنتخاباتها المتلاحقة في سياقها: إنه غياب إستراتيجية السعي إلى نموذج.

الخسارة الكبيرة للمعارضة، الإسلامية بشكل خاص. ولهذه الخسارة أسباب عديدة عدا تلك المذكورة آنفاً. فهناك أولاً تنامي درجات الملل والإحباط الشعبي من الإسلاميين وأدائهم وشعاراتهم، ليس في الأردن فحسب، بل وفي المنطقة بشكل عام (من فلسطين حيث تجربة حماس غير الناجحة، إلى مصر، وصولاً إلى المغرب). وهناك أيضاً إنقسام الصف الإخواني الداخلي بين حمائم وصقور خلال السنوات القليلة الماضية، والذي تفاقم عشية مشاركتهم في الإنتخابات وإنعكس على أدائهم الإنتخابي. القيادة "الحمامية" للإخوان لا تريد التصادم مع النظام ولا تريد تخويف الأطراف السياسية الأخرى، وتبنت بالتالي شعار "مشاركة لا مغالبة"، بمعنى أن الإخوان ليسوا في وارد التفكير بالسيطرة على البرلمان بأغليات كاسحة، ولا تشكيل حكومة، ولهذا أكتفوا بالتنافس على 22 مقعداً من أصل كامل مقاعد البرلمان الـ 110. والرسالة التطمينية التي أراد الإخوان إيصالها للحكم هي أن تجربة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة لن تتكرر في الأردن. بيد أن قواعد "الإخوان" رشحت عدداً غالبية من صقورهم ليكونوا في رأس القائمة الإخوانية الإنتخابية. ولهؤلاء موافقهم البرلمانية الصدامية وغير المهادنة، وبعضهم يبالح في مجاهرته في تأييد حماس. وحتى تتسجم القيادة الإخوانية مع توجهاتها التطمينية، يبدو أنها لم تخضع لترشحات القواعد، مما أثار حالة من الغضب والإستياء العام، بل وإستنكاف تلك القواعد عن المشاركة الإنتخابية بشكل فعال.

لكن بعيداً عن الصراعات داخل صف الإخوان المسلمين وتفسير خسارتهم، تتمثل الحقيقة الأهم في أن انحسار الإسلاميين عن برلمان الأردن لم يعوضه صعود تيار سياسي منافس، بل بروز فراغ سياسي كبير. وقد تعزز هذا الفراغ بعدم فوز مرشحين محسوبين على اليسار أو البعث أو جهات المعارضة غير الإسلامية، بما يولد برلماناً مهادناً ليس له لون سياسي أو لا يعكس ألوان الطيف السياسي في الأردن. ومشكلة هذا النوع من البرلمانات تكمن في إعاقته تطور التنمية السياسية المطلوبة بإلحاح في حالة كثير من البلدان، حيث التجربة الديمقراطية ما تزال في مرحلتها الجنينية. وتتمثل هذه الإعاقه في الإقصاء، سواء كان مقصوداً أو غير مقصود، لتيارات المعارضة التي يلقي بها خارج البرلمان عارية من المكاسب السياسية التي يمكن أن تقدمها لقواعدها ومناصريها. ويؤدي تآكل رأس المال السياسي لهذه المعارضات إلى فقدانها، وفقدان مناصريها، والثقة والقناعة بجدوى العملية السياسية والديموقراطية. وهذا بدوره يولد مناخات غير صحية مولدة لإنشاقات ولراديكاليات تشق

عضوي من عملية الانتقال وليست جانباً من جوانب التنفيذ فحسب.

ثالثاً: يتم ربط السياسات العامة للدولة وللحكومات المتعاقبة والدورات الانتخابية البرلمانية بالغاية النهائية لـ "مشروع الانتقال".

رابعاً: يحتاج هذا المشروع الإنتقالي إلى تنمية إقتصادية متسارعة تصل عوائدها إلى الشرائح الوسطى والفقيرة من المجتمع، بحيث يُعاد خلق الطبقة الوسطى وتنميتها وتوسيع حدودها. فهذه الطبقة في نهاية المطاف هي الحامل الأساسي والضامن الأهم لرسوخ وديمومة الانتقال. ورغم أن التحدي الإقتصادي هو الأخطر والأبرز في واقع الأردن الحالي، إلا أنه ليس عصياً على الحل. إن وضع حد لإستتراء الفساد وأساليب الثراء غير المشروع، وإستنهاض المناخ الإستثماري في المملكة لجذب الرأسمال الخليجي المتراكم نتيجة الوفرة النفطية والباحث عن أسواق جديدة، كل ذلك كفيل بتحسين جوانب أساسية من الطرف الإقتصادي المحلي. وبكل الأحوال فإن مهمة التنمية الإقتصادية المتسارعة منوطة الآن بـ "الأجندة الوطنية" التي تستهدف رفع معدلات التنمية والإنتاج وتقليل الفجوات في الدخل، وخفض معدلات البطالة.

خامساً: بالتوازي مع التنمية الإقتصادية، ثمة حاجة إلى تنمية سياسية حقيقية ترفع من مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب في الأردن وتعمق وعيهم وإدراكهم بالسياسة، ومعنى الإشتغال بها، وحدود الممكن فيها، بما في ذلك إحترام الإختلافات، وإستبطن قيم التعددية والتسامح، وكذا الوعي بالأبعاد الإقليمية والدولية للتنسيب المحلي. ويمكن الإشارة هنا إلى أن ما ورد في "الأجندة الوطنية" في هذا سياق، أي التنمية السياسية، يمثل أسساً هامة وحيوية إن تم تنفيذها. لكن إضافة لمسؤولية الدولة، هناك مسؤولية الأحزاب السياسية، وخاصة الإسلاميين الذين يمثلون الطرف الأهم في المعادلة الحزبية. فهنا ربما جاز القول أن أحد أهم جوانب التنمية السياسية المطلوبة هو أنخراط الإسلاميين في تنمية موازية لصفوفهم الداخلية تركز الإلتئام والشعور بالمسؤولية الوطنية المحلية والإقلاع عن النظر إلى الدولة كخصم. فكما تعثرت الديمقراطية الأردنية في إنضاج مناخ سياسي صحي عام، فقد تعثر الإسلاميون أيضاً في إعادة أنتاج أفرادهم خارج الأطر الحزبية وأخراجهم من تلك الأطر إلى فضاء المواطنة التامة، وتعزيز إحساسهم بالمشاركة بروحية الحس بالمسؤولية العامة. فـ "قواعد الإسلاميين" تفتقر إلى ثقافة سياسية حديثة إزاء معنى الدولة ومعنى المواطنة، ومعنى الدستور والقوانين والإلتزام بها. وذلك بهدف التخلص من النظرة الإستردالية والفوقية إزاء كل تلك المفاهيم. فمثل

إمكانية نموذج "الديموقراطية الدستورية الملكية" والتحقيب الزمني لتنفيذه

هل يُطالب الأردن بما ليس في إستطاعته القيام به لناحية إنتاج نموذج في الحكم الديموقراطي الجيد في المنطقة، مؤسس على الملكية الدستورية، وهل هذا المطلب يقع في دائرة التمنيات والإستحالة؟ الإجابة التي تتبناها هذه السطور هي أن مثل هذا الطموح، ورغم الصعوبات التي لا يُستهان بها، يقع في دائرة الممكن والقابل للتحقيق. ولكنه يقوم على إستراتيجيات وظروف عدة، وعبر مراحل متأسسة على رؤية شاملة مقترحة يمكن أن تكون الأمور التالية بعضاً من مكوناتها:

أولاً: نقطة الإنطلاق في هذه الرؤية هي أن يكون مشروع الانتقال بالأردن إلى نموذج ملكية ديموقراطية دستورية هو ما يمكن وصفه بـ "المشروع الوطني للدولة الأردنية والمجتمع". لكن أهم عنصر في مثل هذا المشروع الإنتقالي هو تحديده بسقف زمني، أي أن يعلن منذ البداية أن هدف المشروع الوطني الأردني هو الوصول إلى "دستورية ملكية"، عبر مراحل محقبة زمنياً أفقها عقدان من الزمن. ويشترط أن يطرح هذا المشروع لنقاش سياسي وحزبي عام، وأن يكون جوهره وطبيعته ومآلاته محل توافق وطني، رسمي وشعبي وحزبي. ويمكن للسمّة التوافقية توفير القدرة على إطلاق زخم سياسي شامل مدفوع بالقناعات الراسخة العامة بالحاجة الى الخروج من عنق الزجاجة، أي من دوران النظام الاردني على نفسه ومراوحته وسط عالم اقليمي شديد التوتر والتقلب، ومتحفز لإتمام الإنجاز قبل السقف الزمني الذي بدوره يخلق تحدياً جماعياً. ويمكن إعتبار هذا المشروع المكمل الطبيعي لمشروع "الأجندة الوطنية 2006-2015"، المقرة عبر توافق نخبوي سياسي، سكت عن تطوير وتحديث الشكل الدستوري للدولة وصب جل أهتمامه على الجانب الإقتصادي. والحقيقة أن "الأجندة الوطنية" تحدثت بإسهاب حول التنمية السياسية، وتطوير القوانين، ونشر الوعي السياسي، وسوى ذلك، لكنها بدأت من المادة الثانية في الدستور فنازلاً، وليس من المادة الأولى فيه والتي تنص على أن الحكم "نيابي ملكي".

ثانياً: لا يتحقق هذا الانتقال المأمول إلى "ملكية ديموقراطية دستورية" عبر إستعجال المراحل، ولا يمكن أن يتجسد إلا في مدى متوسط. وهنا، وضمن الإطار الزمني المتوافق عليه، يتم ترسيم المراحل التي تركز التغيير الجزئي المتدرج في شكل الدولة والسياسة الأردنية. وكل ذلك متواز مع آلية نقد وتعديل لما تسفر عنه تجربة كل مرحلة على حدة بحيث تكون المرحلة مكون

إزاء الديمقراطية فحسب، بل وإزاء جوانب أخرى من الاجتماع السياسي الأردني. ليس من الصحي تعليق حاضر ومستقبل الأردن بسبب هذا الهاجس على ضخامته، بل يجب فتح ملف الهاجس الاردنية-ال فلسطينية ومناقشتها بصراحة والوصول إلى توافقات تضمن مصالح ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين وطموحاتهم بالعودة من ناحية، ومصالح المواطنين الأردنيين وأردنية الأردن من ناحية ثانية. العائق الثاني الذي قد يواجه فكرة الإنتقال إلى ملكية دستورية هي تجذر التقاليد السياسية الحذرة المرتبطة بالحرس القديم، وتجذر العشائرية الاردنية وقيمها وتأثيراتها، وتجذر المحافظة الدينية (والتأثير الإخواني الثقافي والاجتماعي). فقد تقف تشكيلات القوى المحافظة هذه موقف المشكك من التصورات الحديثة التي تحاول إعادة بناء البلد والدستور والشكل السياسي وفق مبادئ لا تكثر كثيراً بالولاءات القبلية والمحسوبيات والعوائل الكبرى. العائق الثالث الذي تجدر الإشارة إليه هو خشية دول الجوار من قيام أي نموذج ديموقراطي حقيقي ومحاولة إعاقته، بل ربما إعاقة أي مشروع للوصول إليه. الديمقراطية الحقيقية هي الخطر الأكبر الذي تستشعره كثير من أنظمة المنطقة، وليس الإرهاب أو التهديدات الخارجية العائق الثالث خارجي وإقليمي، ومتعلق بالتطورات التي ستؤول إليها ملفات فلسطين والعراق على وجه التحديد وإنعكاساتها على الأردن في المدى القصير والمتوسط. لكن هذا العائق صار من المسلمات بحيث يجب عدم الخضوع له كلياً لأنه ربط لمصير البلد بالمجهول.

ربما يرى كثيرون في الأفكار المطروحة في هذه السطور رؤية مثالية وغير واقعية، منطلقين من الواقع الراهن والمتعثر للتجربة الديموقراطية الأردنية، وكذا الأجواء الإقليمية الملبدة بإحتمالات العواصف والحروب. ويمكن القول إن كل التقديرات غير المتفائلة والمتشككة من التقدم نحو الأمام محقة في تخوفها بل وربما في تشاؤمها أيضاً. إلا أن "مشروع الإنتقال إلى ديموقراطية دستورية ملكية في الأردن" يطرح إستراتيجية تحاول الإفلات من تعثر وتبعثر الدورات الانتخابية البرلمانية وإنتهائها إلى لا شيء.

تلك الفوقية تخلق فضاءاً فكرياً إنعزالياً في أوساط "قواعد الإسلاميين" تلك، تنحصر بسببه المشاركة السياسية والعامّة في ممارسة حق الإنتخاب مرة كل أربع سنوات.

ظروف مساعدة وأخرى معيقة

ثمة في الأردن ظروف مساعدة ومهيئة لإطلاق مثل هذا الطموح، وهناك في المقابل ظروف معيقة له بالإمكان مواجهتها. من ناحية الظروف المساعدة، هناك أولاً قيادة شابة وحدائية تحاول أن تدفع بالأردن إلى آفاق جديدة، وإن كانت تواجه جموداً وتكلساً في طبقات واسعة من الحرس القديم والمنتفعين من بقاء الوضع القائم كما هو. ويمكن أن يبدأ "مشروع الإنتقال إلى ملكية دستورية" بمبادرة من الملك عبدالله بن الحسين، فيكون المؤسس والراعي لأول ملكية دستورية في الشرق الأوسط. ونذكر هنا على سبيل إيراد مثال عن القوة الدافعة للخروج من المأزق وتسيير الانتقال، موقف الانحياز للخيار الديموقراطي الذي اتخذه الملك الاسباني خوان كارلوس عند انتهاء حكم فرانكو بالوفاة، وهو ما كان له الأثر الحاسم بالنسبة للمسار اللاحق. أما الظرف الثاني المساعد فهو إستقرار الأردن السياسي والأمني، وهو ما يُحسب للنظام والدولة الأردنية. فرغم وجود الأردن في موقع بالغ الحساسية ومحاط بالصراعات والحروب وحالات العنف من كل جانب، إلا أن إستقراره ظل ناجزاً ومثل الرأسمال الأهم له. وعلى المستوى الإقليمي وذي العلاقة، فإن إستقرار الأردن هو محط توافق بين دول الجوار أيضاً، إذ ليس من مصلحة أي طرف من الأطراف تهديده أو المس به.

في مقابل تلك العوامل المساعدة، هناك بالتأكيد صعوبات حقيقية تحتاج إلى مواجهة وتفكيك، وليس التجاهل كما هي السياسة التي سادت فترة طويلة من الزمن. ومن هذه الصعوبات التي تواجه عملية الديمقراطية الشاملة في الأردن، وربما أكثرها إلحاحاً، هي المسألة الديموغرافية والوجود الفلسطيني الكبير. وهذه المسألة مرتبطة عضوياً بالصراع مع إسرائيل، وبشكل الحل السلمي وموقع اللاجئين الفلسطينيين فيه. وقد ظلت هذا المسألة وما تزال تشكل الهاجس الأكبر عند صانع القرار الأردني، ليس